التكلف والاختيار ولهذا اي لبقاء الاختيار قال الشيخ
ابو منصور رح العصمة لا تزيل المحنة اي التكليف وبهذا
اي بالتكليف والاختيار يظهر فساد قول من قال انها اي العصمة
خاصية في نفس الشخص او في بدنه يمتنع بسببها اي الخاصية
صدور الذنب عنه كيف اي كيف لا يظهر فساده ولو كان
الذنب ممتنعا لما صح تكليفه بترك الذنب ولما كان مثابا
عليه **ولا ان يكون افضل من اهل زمانه** لان المساوي
في الفضيلة بل المفضول الاقل علما وعملا ربما كان اعرف
بمصالح الامامة ومفاسدها واقدر على القيام بمواجبها
خصوصا اذا كان نصب المفضول ادفع للشر وابعد
من اثارة اي انفاذ الفتنة واصل الفتنة الاختبار
يقال فتنته الذهب في النار اذا ادخلوا فيها ليعلم جودته
ولهذا اي لما ذكرنا من انه لما كان المساوي في الفضيلة
بل المفضول الخ جعل عمر رض الامامة شورى بين ستة
اي بين ستة اشخاص مع القطع بان بعضهم
افضل من البعض فان قيل كيف صح جعل الامامة شورى
بين الستة مع انه لا يجوز نصب الامامين في زمان واحد

قلنا

قلنا غير الجائز هو نصب الامامين مستقلين يجب اطاعة كل
واحد منهما على الانفراد اذ لا يكون من ذلك امتثال احكام
متضادة لا كما ان لكل واحد من الامامين يريد حكما لا
يغاير حكم امام واحد **ويشترط ان يكون من اهل الولاية**
بالفتح النصرة والتولي وبالكسر السلطان **المطلقة الكاملة**
اي مسلما حرا ذكرا عاقلا بالغا بهذه الاوصاف الاربعة مع
العدالة شرط للامامة اجماعا والجمهور على انه شرط ايضا
ان يكون مجتهدا في الاصول والفروع اذ ما جعل الله
للكافرين على المؤمنين سبيلا اشارة الى علة كون الامام
مسلما ولا يكون الكافر صالحا للامامة والعبد مشغول
بخدمة المولى مستحقر في اعين الناس فلا يكون العبد صالحا
للامامة والنساء ناقصات عقل ودين فلا يكون
النساء صالحة للامامة والصبي المجنون قاصران عن تدبير الامور
اي تدبير الامر والتصرف في مصالح الجمهور اي اكثر الناس
سائسا اي مالكا للتصرف في امور المسلمين بقوة رأيه
ورويته ومعونة بأسه وشوكته **قادرا** بعلمه وعدله
وشجاعته على حفظ دار الاسلام **على تنفيذ الاحكام** الشرعية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)